مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :10621

الرباط في : 18/2/2019

إلى السيد وزير الصحة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

اختلالات المقاربة التشاركية بين وزارة الصحة والجمعيات العاملة في المجال الصحي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
تعتمد الدولة المغربية المقاربة التشاركية في تنزيل مجموعة من الاوراش والمشاريع، مما كان له الأثر الإيجابي على حياة الساكنة، وابرز مثال على ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
وبالفعل انخرطت وزارة الصحة في مقاربة تشاركية مهمة مع المجتمع المدني بإعلان طلبات عروض لتمويل مشاريع الجمعيات في الميدان الصحي، مما ساعد على تقريب الخدمات الصحية المتخصصة لساكنة معزولة بالجبال وبالعالم القروي.
لكن تنزيل المقاربة التشاركية مع الجمعيات من قبل وزارة الصحة تشوبها عدة اختلالات.
ومن بينها، نجد غياب رؤية لدى الوزارة في علاقتها مع المجتمع المدني من خلال غياب مؤشرات تقييم هذه الشراكة.
ثانيا، غياب لقاءات تشاورية بين الجمعيات المهتمة والوزارة قصد وضع استراتيجية متعددة الأبعاد للوقوف على الحاجيات ووضع آليات لتطوير العمل المشترك خدمة لساكنة المناطق الجبلية من خلال الحملات الطبية المتخصصة لسد بعض الخصاص.
ثالثا، تعلن الوزارة على طلبات العروض خلال الربع الأول من السنة المالية ولايفرج عن النتائج الا بعد مرور سنة وأحيانا اكثر.
رابعا، لايتم تسويق هذه الشراكات عبر وسائل الإعلام ولايتم تنظيم لقاء رسمي خلال عملية التوقيع.
خامسا، هناك صعوبة في التواصل بين الجمعيات ومديرية المنازعات وقسم الشراكة بالوزارة، مما يؤشر على عدم اهتمام الوزارة بالشراكة مع الجمعيات رغم أهميها.
لذا، أسائلكم السيد الوزير المحترم:
- عن الإجراءات الملموسة التي ستتدخونها من أجل بلورة شراكة إستراتيجية مع جمعيات المجتمع المدني في مستوى دستور 2011؟
- وماهي الآليات التي ستعتمدونها لوضع برنامج مفتوح طيلة السنة لتلقي طلبات تمويل الجمعيات

نظرا للانتظارات الكبيرة للمواطنين؟

- وماهي الآليات التي ستعتمدونها لتقييم الشراكات السالفة وتقديم حصيلة ماسبق انجازه؟
- وماهي الآليات التي ستعتمدونها لتطوير وعصرنة السياسة التواصلية للوزارة وخاصة مديرية المنازعات وقسم الشراكة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ابراهيمي مصطفى